الفصل الخامس

استعمال الدليل

٥٠- بعد أن تناولنا أربعة جوانب معينة من جوانب سياسة وممارسات التدريب في الفصول السابقة، من الملائم الآن توضيح شكل ومحتوى بقية الدليل.

٥١- تحتوى الأجزاء من الثاني إلى الخامس من الدليل على المعلومات والمواد الأساسية المستخدمة في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على حقوق الإنسان، والتعامل مع المفاهيم الأساسية (الجزء الثاني)؛ وواجبات ووظائف الشرطة (الجزء الثالث)؛ والمجموعات التي تحتاج إلى حماية أو معاملة خاصة (الجزء الرابع)؛ والمسائل المتعلقة بالقيادة والإدارة والسيطرة (الجزء الخامس). وكما سيتضح لنا فإن بعض المواد التدريبية تتفاوت في مدى ملاءمتها لمختلف فئات الموظفين وسوف نعلق على ذلك في سياق توضيح محتوى كل فصل. وتضم المرفقات نصوص الصكوك الدولية الرئيسية ومعلومات أخرى لتكميل الفصول الأساسية الموضحة أدناه.

٥٢- وسوف نقدم مزيدا من التوجيه بشأن استعمال المواد التعليمية ومدى انطباقها في الفرع هاء أدناه حيث نوضح الشكل والمحتوى العام للفصول.

ألف – الجزء الثاني (المفاهيم الأساسية)

٥٣- يتناول الجزء الثاني المفاهيم العريضة للأسس الأخلاقية لعمل الشرطة، وعمل الشرطة في النظم الديمقراطية وعدم التمييز. ويعالج هذا الجزء المسائل المبدئية المهمة على مستوى صنع القرارات والمستوى الاستراتيجي لعمل الشرطة، ومن ثم للموظفين العاملين عند ذلك المستوى. ومحتوى هذا الجزء مهم بنفس الدرجة لمعلمي ومدربي الشرطة الذين ينبغي أن يلموا بالمفاهيم والمبادئ الأساسية ذات الصلة بإنفاذ القوانين وبحقوق الإنسان. وبعض المسائل التي نتناولها في الجزء الثاني تهم أيضا الموظفين الذين يعملون على "مستوى الشارع".

الفصل السابع – مصادر ونظم ومعايير حقوق الإنسان في إنفاذ القوانين

٥٤- يقدم هذا الفصل عرضا مجملا للنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان في مجال إنفاذ القوانين. ويلخص الفصل مختلف الهيئات والصكوك وآليات الرصد الدولية ذات الصلة، مع التركيز على أنواع معينة من الانتهاك التي ينبغي توعية الشرطة بها. ويشكل هذا الفصل الأساس لعقد جلسة تحضيرية في كل دورة يتم تقديمها على أساس هذا الدليل. وهذا الفصل هو في الأساس الركيزة التي تستند إليها بقية الدورة.

الفصل الثامن – السلوك الأخلاقي والقانوني للشرطة

٥٥- ومقتضيات احترام الكرامة الجوهرية للشخص الإنساني والأساس القانوني لمعايير حقوق الإنسان تعد أساسية لهذا الفصل وذات صلة كبيرة بجميع فئات موظفي الشرطة.

الفصل التاسع – عمل الشرطة في النظم الديمقراطية

٥٦- يتناول هذا الفصل مقتضيات مساءلة الشرطة أمام الجمهور من خلال المؤسسات السياسية الديمقراطية وأن تستجيب أيضا لاحتياجات الجمهور ودواعي قلقه. وينبغي مواجهة أو تذكير جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بتلك المقتضيات.

الفصل العاشر – الشرطة وعدم التمييز

٥٧- عدم التمييز مبدأ أساسي لحماية حقوق الإنسان وللعمل البوليسي الفعال والقانوني والإنساني. ولهذا المبدأ أهميته المتصلة بجميع مستويات عمل الشرطة.

تعليقات عامة على الجزء الثاني

٥٨- على الرغم من أن السمات الأساسية المميزة لهذه الفصول (كما هو مبين أعلاه) تتصل بجميع فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ينبغي تنويع العروض وفقا لاحتياجات المشاركين. ويمكن توصيل المبادئ الأساسية بإيجاز ودقة إلى هؤلاء الموظفين الذين لا يتعين عليهم دراسة كل ما تنطوي عليه هذه المبادئ من آثار على عمل الشرطة بمعناها الأوسع. على أنه ينبغي توسيع وتطوير المفاهيم النظرية وينبغي مناقشة القضايا العريضة عند الاقتضاء (كأن تناقش مثلا مع كبار موظفي الشرطة والمعلمين والمدربين).

باء- الجزء الثالث (واجبات ووظائف الشرطة)

٥٩- توفر الفصول التي يتألف منها الفصل الثالث الإطار الأساسي لأي دورة لتدريب أفراد الشرطة على حقوق الإنسان. وتتناول هذه الفصول المعايير المتصلة مباشرة بمجالات عمل الشرطة الأساسية التي يتم فيها احترام وحماية حقوق الإنسان أو انتهاكها. ولذلك فإن مادة الموضوع في كل فصل من هذه الفصول تتصل بكل فئة من فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، على الرغم من أن طرق عرضها يجب أن تتفاوت تبعا لاحتياجات المشاركين.

الفصل الحادي عشر - تحقيقات الشرطة

٦٠- يحدد هذا الفصل المعايير الدولية ذات الصلة المباشرة بأنشطة التحقيق التي تجريها الشرطة. وينبغي على موظفي الشرطة المكلفين بأداء وظائف تحقيق متخصصة أن يركزوا على محتوى هذا الفصل بشيء من التفصيل. على أن معظم ضباط الشرطة يتولون إجراء تحقيقات إلى حد ما حتى وإن كانت أقل ما يكون، ولذا ينبغي توعية المشاركين بالعناصر الأساسية للموضوع.

الفصل الثاني عشر - الاعتقال

٦١- سلطة الاعتقال هي سلطة مهمة من سلطات الشرطة، وبخاصة من ناحية حقوق الإنسان ومن الأهمية البالغة أن يكون جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على وعي بالمعايير الدولية التي تنظم تلك السلطة. ويجب على موظفي الشرطة على "مستوى الشارع" الذين يمارسون فعليا سلطات الاعتقال أن يكونوا على علم بالقيود والضمانات التي تحيط بتلك السلطات.

الفصل الثالث عشر - الاحتجاز

٦٢- تقع على بعض الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مسؤوليات محددة إزاء المحتجزين وينبغي تعريف هؤلاء الموظفين بمحتوى هذا الفصل ببعض التفصيل. على أن حماية المحتجزين من الأهمية بحيث ينبغي أن يلم جميع موظفي الشرطة بالمعايير الدولية الرامية إلى ضمانها.

الفصل الرابع عشر - استخدام القوة والأسلحة النارية

٦٣- ينطوي إنفاذ القانون والحفاظ على النظام على إمكانية استخدام القوة لضمان تحقيق هذه الأهداف، ومن هنا كانت أهمية هذا الموضوع لجميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٦٤- وقد يُطلب من بعض الموظفين استخدام القوة أكثر من غيرهم، وهم في الواقع مدربون خصيصا للقيام بذلك (مثل الموظفين المكلفين بمسؤوليات محددة للتعامل مع الفوضى العامة). ويهم الفصل الرابع عشر بصفة خاصة هذه الفئة من الموظفين.

الفصل الخامس عشر - الفوضى المدنية وحالات الطوارئ والنزاعات المسلحة

٦٥- نتناول في هذا الفصل مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي من أجل التشديد على الحاجة إلى السلوك الإنساني، وحماية الضحايا، أثناء النزاع المسلح. وإضافة إلى ذلك، فإننا نتعرض للفترات الأخرى التي ترتفع فيها حدة التوترات، مثل فترات الفوضى المدنية وحالات الطوارئ، لتعريف الشرطة بالقيود القانونية المصاحبة للتدابير الاستثنائية.

٦٦- ويطلب من معظم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعامل مع النزاع والفوضى في وقت ما أثناء حياتهم المهنية، وأهمية هذا الموضوع تجعله عنصرا جوهريا في أية دورة لتدريب الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

تعليقات عامة على الجزء الثالث

٦٧- وبالنسبة لكل المواضيع التي يتناولها هذا الجزء، من المهم التركيز على الجوانب الاستراتيجية وجوانب صنع السياسات لكبار الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وكذلك التركيز على الجوانب العملية للموظفين العاملين "على مستوى الشارع". وينبغي التركيز في تدريب هذه الفئة الأخيرة من الموظفين على المقتضيات القانونية والأداء الفعلي لأنشطة الشرطة.

جيم - الجزء الرابع (المجموعات التي تحتاج إلى حماية أو معاملة خاصة)

٦٨- يتسم الجزء الرابع بأهمية نظرا للضعف الذي يعاني منه الأشخاص الذين يتعلق بهم كل فصل من فصول هذا الجزء ونظرا لأهمية عمل الشرطة بالنسبة لحالة هؤلاء الأشخاص. ويركز محتوى هذا الجزء على مواضيع بعينها أكثر من تركيزه

على الجوانب التشغيلية، ولكنه مع ذلك لا يقل أهمية عن الأقسام الأخرى.

الفصل السادس عشر – الشرطة وحماية الأحداث

٦٩- تقع على بعض موظفي الشرطة مسؤوليات خاصة إزاء الأحداث، ويتسم هذا الفصل بأهمية واضحة لهؤلاء الموظفين. على أن الفصل يحدد المعايير الدولية المتعلقة باعتقال واحتجاز الأحداث، وهو ما يجعله مهما لجميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

الفصل السابع عشر – إنفاذ القوانين وحقوق المرأة

٧٠- يتناول هذا الفصل المرأة ليس فقط باعتبارها ضحية أو ضحية محتلمة لانتهاكات حقوق الإنسان وللجريمة، بل أيضا عنصر فاعل ومشارك في إدارة شؤون القضاء. ولهذا السبب، ينبغي على جميع فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مواجهة القضايا التي يثيرها هذا الموضوع.

الفصل الثامن عشر – اللاجئون وغير المواطنين

٧١- هناك أسباب تاريخية وجغرافية تجعل بعض البلدان تتحمل مسؤوليات هائلة ومباشرة إزاء اللاجئين. ويتعين على معظم البلدان الاستجابة لاحتياجات غير المواطنين. وهناك في بعض الأحيان وحدات متخصصة من الشرطة للتعامل مع هذه الفئات من الأشخاص، على الرغم من احتمال تعامل أي موظف شرطة معهم في وقت ما.

٧٢- ويتوقف مدى وطرق استعمال هذا الفصل الثامن عشر كمصدر لمادة الدورة التدريبية على الحالة السائدة في البلد المعني وعلى نوع الموظفين المشاركين. وعلى أية حال، يستحق هذا الموضوع اهتماماً جاداً نظراً للضعف الخاص الذي يعاني منه اللاجئون وغير المواطنين وما يناط بالشرطة من اختصاصات لحمايتهم.

الفصل التاسع عشر – حماية الضحايا وإنصافهم

٧٣- يجب أن يكون جميع موظفي الشرطة على وعي بالطرق التي يمكن بها دعم ضحايا الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الواضح أن مسؤولية تطبيق مخططات ونظم لهذا الغرض تقع على كبار الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومن المهم كثيراً بالنسبة لهم التوعية بالمعايير الدولية المتعلقة بحماية الضحايا.

دال– الجزء الخامس (مسائل القيادة والإدارة والرقابة)

٧٤- يهم الجزء الخامس بصفة خاصة كبار الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، على الرغم من أنهم ليسوا الوحيدين الذين تعنيهم المسائل التي يتطرق إليها هذا الجزء. وينبغي على معلمي ومدربي الشرطة أن يكونوا على وعي بمحتوى الفصلين العشرين والحادي والعشرين، مثلما هو الحال بالنسبة لبعض موظفي الشرطة من الرتب المتوسطة.

الفصل العشرون – حقوق الإنسان في قيادة الشرطة وإدارتها وتنظيمها

٧٥- بعد التعرف على مادة الدرس في الفصول السابقة في هذا الدليل، يجب إتاحة الفرصة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الذين تقع عليه مسؤوليات القيادة والإدارة للنظر في آثار حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية على تلك المسؤوليات. ويرمي الفصل العشرون إلى تيسير هذه العملية وتشجيعها.

الفصل الحادي والعشرون – التحقيق في انتهاكات الشرطة

٧٦- من الواضح أن التحقيق في انتهاكات الشرطة مسألة تهم قادة ومديري الشرطة، بيد أن الموظفين الآخرين الذين ربما يضطلعون بوظائف الانضباط الداخلي يستفيدون أيضا من الجلسات التدريبية القائمة على أساس الفصل الحادي والعشرين. وقد يكون من المفيد أيضا في بعض الظروف أن يلم موظفو الشرطة العاملون "على مستوى الشارع" ببعض جوانب هذا الموضوع.

هاء – الشكل العام للفصول

٧٧- نسقت الفصول بحيث تيسر دراسة الآثار العملية للمواضيع على عمل الشرطة، وللمساعدة على تقديم المواد التدريبية إلى مختلف فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

المبادئ الأساسية

٧٨- تأتي على رأس كل فصل قائمة بالمبادئ الأساسية، وهي مجموعة من المبادئ التي تستند إليها الأحكام التفصيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، كما أنها مبادئ مهمة

بشـــكل أساســـي لإنفاذ القوانين. وتوفر هذه المبادئ ملخصاً موجزاً لجوهر كل موضوع ويجب أن يكون على وعي بها جميع فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٧٩- وينقسم كل فصل من الثامن إلى الحادي والعشرين إلى قسمين، كما هو موضح أدناه.

القسم ألف

٨٠- يتضـــمن القســـم ألف معلومات للعروض التوضيحية المتعلقة بالموضوع، وهي تندرج تحت ثلاثة عناوين، هي: المقدمة والجوانب العامة (للموضوع) والملاحظات الختامية.

المقدمة- تضع الموضوع في إطار إنفاذ القوانين.

الجوانـــب العامة- يوفر هذا القسم الفرعي معلومات تحت عدد من العناوين الفرعية.

المبادئ الأساسية- سرد وتوضيح لتلك المبادئ الأساسية للقانون الـــدولي لحقـــوق الإنسان والقانون الإنساني التي تستند إليها الأحكام المحددة المتعلقة بالموضوع.

الأحكام المحددة- وصف للمعايير ذات الصلة المتعلقة بالموضوع والمنصوص عليها في مختلف الصكوك.

وتأتي بعد ذلك أي معلومات إضافية مستندة إلى المعايير الدولية ذات الصـــلة بالموضـــوع تحت العناوين الفرعية اللاحقة. ففي الفصـــل الرابع عشر، مثلاً، وهو الفصل المعنون "استخدام القوة والأســـلحة النارية"، توجد عناوين فرعية ثالثة ورابعة وخامسة باســـم "اســـتخدام القـــوة والحق في الحياة"، واستخدام القوة وعملـــيات القتل خـــارج نطـــاق القانون"، و"استخدام القوة وحالات الاختفاء" على التوالي.

الملاحظـــات الختامـــية- وهي تخلص إلى استنتاجات من المواد السابقة ذات الصلة بإنفاذ القانون في صدد الموضوع المعين.

العروض المقدمة للمعلمين والمدربين

٨١- ينـــبغي أن تتضـــمن تلك العروض وصفاً كاملاً لجميع المـــواد الـــواردة في القسم ألف. وينبغي أن تركز المناقشات غير الرســـمية التي تجري بعد العرض على المسائل التعليمية الناشئة عن المادة المقدمة وحول السمات المفاهيمية للموضوع.

العروض المقدمة لكبار الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

٨٢- ينـــبغـــي التشـــــديد في هـــذه العروض على المبادئ الأساســـية، في حـــين ينـــبغي تلخيص التفاصيل الواردة تحت "الأحكام المحددة". وينبغي أن تركز المناقشات غير الرسمية التالية للعروض على المسائل ذات الصلة باستراتيجية العمل البوليسي، وصنع السياسات، والقيادة والإدارة.

العروض المقدمة إلى الموظفين دون مستوى القيادة

٨٣- ينـــبغي التشديد في العروض المقدمة إلى موظفي الشرطة التنفـــيذيـــين العاملـــين "على مستوى الشارع" على تفاصيل "الأحكـــام المحـــددة"، ولا سيما الأحكام التي تنص على قواعد الســـلوك. وينـــبغي استخدام بيانات المبادئ لتعزيز المحظورات والمقتضـــيات. وينـــبغي أن تركـــز المناقشات غير الرسمية على الجوانـــب التكتيكـــية لعمل الشرطة وعلى الكيفية التي يمكن بها تنفـــيذ الإجـــراءات الخاصة بعمل الشرطة وفقا لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية.

القسم باء

٨٤- يتـــناول القســـم بـــاء التطبيق العملي لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. ويتضمن هذا القسم قائمة بالخطوات العملية الـــتي ينـــبغي اتخاذها من جانب هيئات وموظفي إنفاذ القوانين لضـــمـــان الامتـــثـــال لتلك المعايير، ومجموعة من التدريبات الافتراضية، وقائمة بمواضيع للمناقشة.

الخطوات العملية

٨٥- تنقســـم الخطوات العملية إلى فئتين، هما فئة تنطبق على جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وفئة تنطبق على الموظفين المسؤولين عن القيادة والإشراف. ويمكن استخدام هذه الخطوات العملية بمجموعة من الطرق لأغراض التدريب، مثل:

(أ) توفـــير أساس لإجراء مناقشات غير رسمية مع معـــلمي ومدربي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين حول النقاط المهمة المتعلقة بالتدريس والتعليم؛

(ب) تحديد جوانب الموضوع ذات الصلة باستراتيجية عمل الشرطة، وصنع القرارات، والقيادة والإدارة، لاستخدامها في العروض المقدمة لكبار الموظفين؛

(ج) تحديد جوانب الموضوع ذات الصلة بعمل الشرطة التكتيكي أو "على مستوى الشارع" للضباط دون مستوى القيادة؛

(د) توفير بؤرة تركيز لمناقشات المتخصصين؛

(ه) توفير مزيد من النقاط لمناقشتها على مستوى الأفرقة العاملة؛

(و) توفير أساس لجلسات حل المشاكل أو تبادل الآراء (قد يطلب من المشاركين النظر في كيفية الوفاء بالمقتضيات).

التدريبات الافتراضية

٨٦- تستند هذه التدريبات إلى الممارسة وتتطلب من المشاركين الحكم على حالات واقعية. وينبغي استخدامها لزيادة فهم المعايير الدولية ولبحث طرق تطبيقها من خلال العمل البوليسي الفعال.

٨٧- يمكن استخدام التدريبات، تبعاً لشكلها، كمواضيع لتناقشها الأفرقة العاملة، وكتدريبات على حل المشاكل أو تبادل الآراء، وكدراسات حالة. وبعض هذه التدريبات يعالج المسائل الاستراتيجية ومسائل صنع السياسات، ولذلك فهي مناسبة على وجه الخصوص للنظر فيها من جانب كبار موظفي الشرطة. وهناك تدريبات أخرى تعالج الحالات التكتيكية والعملية ومن المناسب أكثر أن ينظر فيها الموظفون دون مستوى القيادة. ويشار في بعض الأحيان إلى المستوى الذي تستهدفه التدريبات. على أن بعض التدريبات يناسب أي فئة من فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ولذلك فهي لا تتضمن أي إشارة معينة في هذا الصدد.

مواضيع للمناقشة

٨٨- صممت هذه المواضيع لحفز المناقشة، سواء بشكل غير رسمي عقب الانتهاء من تقديم العرض، أو في الأفرقة العاملة وغيرها من الظروف الملائمة. ويمكن استخدامها لزيادة الإلمام بالمعايير الدولية والأساس المنطقي لصياغتها.

واو – المرفقات

٨٩- توجد عدة مرفقات، الغرض منها جميعا هو استكمال محتوى الجزأين الأول والثاني من الدليل، وتيسير تنظيم البرامج التدريبية وإدارتها. ويشجع المدربون ومنظمو الدورات على تصفح المرفقات قبل الشروع في الدورة كيما يكونوا على علم ببعض ما فيها من مواد مرجعية مفيدة.